الحصة الثالثة: المذهب المختلط (العلم والصياغة)

قدم الفقيه الفرنسي جيني Gény نظرية مختلطة، حاول من خلالها الجمع بين ما سبق توضيحه من أسس: تاريخية وبيئة اجتماعية، ومنفعة اجتماعية، وتضامن اجتماعي، إضافة إلى أهم أفكار المذهب الشكلي، في إطار تصوره المثالي الواقعي لأساس ومصدر القانون في مؤلفه الصادر سنة 1913 تحت عنوان "العلم والأسلوب الفني في القانون الخاص الوضعي" science et technique en droit privé positif.

وسنعرض فيما يلي لأهم مضامين هذا المذهب (أولا) تم نبين ما وجه له من نقد (ثانيا).

أولا: أهم مضامين المذهب المختلط

تتجلى أهم مضامين نظرية الفقيه جيني في أن القانون يشتمل وجوبا على عنصرين اثنين: العلم والصياغة.

ويُراد بالعلم la science في هذا الإطار جوهر وموضوع القانون، ومادته الأولية التي يصل إليها العقل في دراسته لحقائق الحياة الاجتماعية[1].

ولذلك فالعلم القانوني يتمثل في المعرفة القانونية القائمة على المشاهدة والتجربة والتأمل العقلي، مستهديا بالمُثل العليا، تحقيقا للصالح العام.

أما الصياغة la technique فيقصد بها القالب الشكلي الذي تصاغ في إطاره المادة القانونية، منذ اقتراحها إلى غاية نفادها وتطبيقها واقعيا[2].

وإذا كانت الصيغة واضحة في تعلقها بفن إعداد القواعد القانونية وتطبيقها، في علاقته بجميع روافده المؤدية لهذه الغاية، من قواعد لغوية وأسلوب قانوني، وشكليات الاقتراح والمناقشة والتعديل والتصويت والنشر والنفاذ...

1Coutu (Michel) : « la Sociologie de droit entre Max Weber et Talcott Parsons », op- cite, p : 69.
2Belley (Jean- Guy) : « les sociologues, les juristes et la sociologie de droit », op- cite, p :27 .

فإن لفظ العلم جاء مطلقا في هذه النظرية ويتعين الوقوف على معناه بدقة؛ حيث يرى الفقيه جيني أن عنصر العلم في علاقته بالقانون يتضمن أربع حقائق، تعتبر جميعها عوامل مؤثرة في تكوين القواعد القانونية، وتتمثل هذه الحقائق في: حقائق واقعية، وحقائق تاريخية، وحقائق عقلية، وحقائق مثالية[3]:

- وتكمن **الحقائق الواقعية:** في الظروف المادية والطبيعية والمعنوية المؤثرة في الحياة والتي ينبغي مراعاتها في وضع القواعد القانونية، كالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والدينية...؛ وهذه الحقائق استمدها من المدرسة الوضعية العلمية.
- وتتجلى **الحقائق التاريخية:** في التغيرات والتطورات التي شهدتها التصرفات والوقائع والمؤسسات القانونية؛ وهي حقائق مستمدة من المدرسة التاريخية.
- وتتضمن **الحقائق العقلية:** الاستنارة بهدى العقل وما يوحي لنا من قواعد المنطق التي تدلنا وتعيننا للاختيار الصحيح والسليم والأصلح؛ وهي أفكار مستقاة من مدرسة القانون الطبيعي.
- في حين تفيد **الحقائق المثالية:** في دراسة التطلعات التي يصبو المجتمع إلى تحقيقها، فالأهداف والغايات المثلى للمجتمع يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار خلال وضع القواعد القانونية؛ فهي حقائق مستلهمة من العاطفة وليس من الفكر، وهي مستمدة أساسا من مذهب إيهرنج.

ورغم تميز مذهب الفقيه جيني باعتداله، ومحاولته الاستفادة من الأخطاء التي وقع فيها سابقيه، فإنه لم يسلم بدوره من النقد.

ثانيا: نقد المذهب المختلط

من أهم الانتقادات[4] الموجهة للمذهب المختلط نذكر:

- إنه ليس مذهبا مستقلا: فهو عبارة عن مذهب تجميعي، يعتمد على مجرد الدمج بين أفكار المذاهب السابقة له، ولا يتضمن فكرة جديدة يستقل ويتفرد بها عما سواه.
- إن محاولته الجمع بين أفكار يُفترض فيها التعارض كالعقل والمثالية، لا يمكن الاستناد عليه لتقديم تفسير منطقي لمصدر القواعد القانونية.

3Dumoulin (Laurence) : « Sociologie de droit et de la justice », Op- cite, p : 43.

4حول أهم الانتقادات الموجهة لمذهب الفقيه الفرنسي جيني يمكن الاطلاع على:
مؤيد زيدان: علم الاجتماع القانوني، م.س، ص: 51.

- المعايير المعتمدة غير منضبطة ويصعب وضع حدود فاصلة بينها، فهل جميع الحقائق الواقعية غير عقلية، وهل هناك من حدود فاصلة قطعية بين ما هو واقعي وما هو عقلي.
- لقد أخذت الحقائق المثالية النصيب الأوفر من النقد، تأسيسا على أن القوانين لا تبنى على العواطف والأهواء.

وبذلك نكون قد قدمنا أبرز المذاهب المادية الوضعية التي حاولت تفسير أساس ومصدر القواعد القانوني، وننتقل إلى دراسة الأساس الشرعي للقانون.